

الطعون الخاصة بالتفصير ومدى شرعية القرارات التي تكون تزاعاتها من اختصاص مجلس الدولة.. يفصل في الطعون بالنقض في قرارات الجهات القضائية الإدارية الصادرة نهائياً وكذا الطعون بالنقض في قرارات مجلس المحاسبة.. المنازعات التي تقررها نصوص قانونية خاصة مثل الاستئناف المقدم ضد الامر الصادر ابتدائياً من قبل رئيس المحكمة الإدارية، وكذلك الطلبات المتضمنة وقف تنفيذ القرارات مثل القرار الإداري المطعون فيه بالبطلان.. الامر الاستعجالي محل الاستئناف الصادر عن رئيس الغرفة الإدارية (م 191 مكرر).المبحث الثالث: الجهات القضائية المتخصصةنص القانون العضوي 11/50 المتعلق بالتنظيم القضائي في فصله الرابع على جهتين قضائيتين جزائيتين متخصصتين هما محكمة وهذا ما سنتطرق إليه في مطلب المطلوب الأول: محكمة التنازع أشأت محكمة التنازع في الجزائر بموجب دستور 1996 والقانون العضوي رقم 53/98 المؤرخ في 53 يونيو 1998 المتعلق باختصاص محكمة التنازع وتنظيمها وعملها.أوال: اختصاصات محكمة التنازع: نصت المادة 53 من القانون العضوي رقم 53-98 على أنه: "تخصل محكمة التنازع في الفصل في منازعات الخصاص بين الجهات القضائية الخاضعة للنظام القضائي العادي والجهات القضائية الخاضعة للنظام القضائي الإداري حسب الشروط المحددة في هذا القانون.. واليمكن لمحكمة التنازع التدخل في منازعات الخصاص بين الجهات القضائية الخاضعة لنفس النظام" بالإضافة إلى المادة 10 "الترفع أمام محكمة التنازع إلـى المواضيع المتعلقة بتنازع الخصاص مما يجعل اختصاص محكمة التنازع اختياراً محدوداً، وليس عاماً ويشمل مجموعة من الحالات فقط هي حالة التنازع الإيجابي و التنازع السلبي و حالة تناقض الأحكام.. حالة التنازع الإيجابي: عرفته المادة 16 من نفس القانون بأنه يتحقق عندما تقضي جهتان قضائيتان إحداهما خاضعة للنظام القضائي العادي وأخرى خاضعة للنظام القضائي الإداري باختصاصهما للفصل في نفس الموضوع.بـ- بـ- التنازع السلبي: وهو حسب م 2/16 الصورة التي تعلن فيها كل من جهة القضاء العادي و جهة القضاء الإداري عدم اختصاصهما في نفس النزاع.تـ- تـ- حالة تناقض الأحكام: نصت عليها م 2/19 وهي إذا وجد حكمان قضائيان نهائيان، الحكمين.ثـ- المطلب الثاني: الجهات القضائية الجزائية المتخصصة- أولـ- محكمة الجنایات: نصت المادة 18 على: "توجد على مستوى كل مجلس قضائي محكمة جنایات تختص بالفصل في الأفعال